السلام الدولي» (القبس، الكويت، ١٨ - ١٩/٢/١٩٨٩). وكان أعلن، في بغداد، في ١٦/٢/١٩٨٩، عن قيام «مجلس التعاون العربي»، ويضم مصر والاردن والعراق واليمن الشمالي. وممّا جاء في نص اتفاقية تأسيس هذا المجلس انه يُعد «احد تنظيمات الامة العربية؛ يتمسك بميثاق جامعة الدول العربية، وبمعاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادي، والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن جامعة الدول العربية؛ ويقيم علاقات تعاون مع التجمّعات الاقليمية العربية والدولية» (من نص اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي، **المصدر نفسه**، ١٧/٢/١٩٨٩، ص ٢). اضافة الى التكتلين السابقين، قام، قبل سنوات، تكتل آخر باسم «مجلس التعاون الخليجي»، ويضم ست دول عربية، هي المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عُمان. وما يعنينا في سياق هذا العرض «مجلس التعاون العربي»؛ اذ انه، حسب قول دبلوماسيين عرب، «ليس نادياً مغلقاً، وعضويته مفتوحة لأية دولة عربية ترغب في الانضمام اليه، وقد تنضم سوريا ولبنان وفلسطين في وقت لاحق... [لكن] الخلافات القائمة بين العراق وسوريا، والوضع المتردي في لبنان، بالاضافة الى ان الدولة الفلسطينية لم تقم حتى الآن، هي العوامل التي قد تؤدي الى عدم اتساع نطاق هذا التجمّع في الوقت الراهن» (القبس، ١٠/٢/١٩٨٩).

ويبدو ان الاعلان عن قيام «مجلس التعاون العربي» أثار، دون اعلان، حفيظة بعض الدول العربية، على أساس انه يمثل عودة الى سياسة المحاور بين الدول العربية، ممّا دفع القائمين عليه الى التأكيد، في كل مناسبة، ان المجلس ليس محوراً، وهو - حسب قول الرئيس المصري، حسني مبارك - «عمل اقتصادي قبل ان يكون عملاً سياسياً، لأننا لسنا من أنصار المحاور، ولأن العمل السياسي في الدائرة العربية ينبغي ان يكون تعزيزاً لعلاقات التضامن بين الجميع؛ وبالتالي، فان هذا الكيان هو، بطبيعته، كيان اقتصادي لا يمكن ان يكون له موقف سياسي منفصل عن علاقات التضامن العربي، أو خارج اطار التشاور مع كل الاشقاء» (من مقابلة مع الرئيس مبارك، **المصور**، القاهرة، العدد ٣٣٥٨، ١٧/٢/١٩٨٩، ص ٩ - ١٠)؛ وهو - والقول أيضاً لمبارك - «ينبثق من الجامعة العربية؛ ومثله مثل مجلس التعاون الخليجي؛ ومن المستحيل ان يتخذ موقفاً عسكرياً معادياً ضد أي دولة عربية؛ ويجب على كل عربي ان يشطب ذلك الاحتمال من ذهنه... [و] اننا، كدول تجمع رباعي، ونحن، كمصر... لن نقدم على أي عمل سياسي موضع اهتمام الأمة العربية، أو يتعلق بالقضايا العربية، دون ان ننسّق مع الدول العربية، وفي اطار الاتفاقيات العربية التي تنظم هذا التنسيق... فالقضية الفلسطينية، مثلاً، لا يمكن ان ننفرد، كمجتمع رباعي، بتحمّل مسؤولية ايجاد حل لها، فهذه قضية قومية ولا تمسّنا وحدنا كدول تجمع فقط، وينطبق ذلك، أيضاً، على قضايا امتنا العربية» (**الاهرام**، ٢١/٢/١٩٨٩). ويبدو ان مثل هذه التصريحات قد طمأنت البعض. فقد رحّبت المملكة العربية السعودية، في وقت لاحق على قيام التجمع، بقيام مجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي. وقال وزير الاعلام السعودي، علي الشاعر: «ان مجلس الوزراء السعودي عبّر عن تمنّيات المملكة بأن يساهم قيام مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي... في تحقيق الخير والرفاه للأمة العربية» (**الحياة**، ٢١/٢/١٩٨٩). لكن سوريا استمرت في تحفظها من قيام مثل هذه التجمّعات. وانتقدت صحيفة «الثورة» السورية الرسمية «توجه الدول العربية الى تشكيل ' جزر سياسية ' ، ودعتها الى العمل، بدلاً من ذلك، على تعزيز الجامعة العربية... [حيث] لا يمكن لسياسات الجزر السياسية المعزولة ان تحل محل التضامن العربي المنشود؛ واعتبرت... ان الدول العربية يجب ان تعيد حساباتها على أساس تفضيل دور الجامعة العربية، وتعميق دور مؤسساتها على كل الصعد، وعلى الاقل، يجب ان تتذكر وجوب عدم وضع العقبات أمام هذا الدور، أو قطع الطريق على ما تملكه من امكانيات للتعبير عن الموقف العربي الموحّد» (**القبس**، ٢٣/٢/١٩٨٩).

وتتباين آراء المراقبين العرب حول قيام التكتلات الاقتصادية العربية. فقد رأى البعض «ان الشعوب العربية ضاقت، فعلاً، بالفرقة والتشرذم والخلافات السياسية... [و] ان العالم العربي قد توصل الى اقتناع حقيقي بأن دور جامعة